

JOINT FAO/WHO FOOD STANDARDS PROGRAMME
CODEX COMMITTEE ON CONTAMINANTS IN FOODS

12th Session
Utrecht, The Netherlands, 12 - 16 March 2018

البند الثاني عشر في جدول الأعمال

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

لجنة دستور الغذاء المعنية بالملوثات في الأغذية

الدورة الثانية عشرة

أوترخت، هولندا، 12-16 مارس 2018

مسودة خطوط توجيهية مقترحة لتحليل مخاطر المواد الكيماوية الموجودة في الغذاء بشكل عرضي وبنسب منخفضة

(أعدتها مجموعة العمل الألكترونية برئاسة نيوزيلاندا وهولندا)

على أعضاء منظمة هيئة الدستور الغذائي والمراقبين ممن يرغب في تقديم تعليقات في خلال الخطوة 3 المتعلقة بالمسودة المقترحة أن يقوم بذلك حسب التعليمات الواردة في CL 2018/8-CF والمتاحة على الصفحة الألكترونية لمنظمة هيئة الدستور الغذائي/نشرة دورية: <http://www.fao.org/fao-who-codexalimentarius/resources/circular-letters/en/>

خلفية

(1) في الدورة الثلاثين للجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة CCGP، تقدمت نيوزيلاندا بورقة قاعة اجتماعات رقم 7 (CRD7) مشيرة إلى أن مسألة الكشف عن الكيماويات التي لم يتوقع أحدا وجودها في الغذاء، والتي قد تشكل خطرا شديدا الانخفاض على صحة العامة، قد برزت كقضية مستجدة للأسباب الموضحة في الورقة، لما لها من تأثير على مستقبل التجارة الدولية. ولقد أعلنت نيوزيلاندا عن نيتها أن تقدم مقترحا أكثر تصفيلا، وأن تلت نظر اللجنة إلى هذه القضية. (REP 16/GP, para 61)

(2) وفي الدورة الثامنة والأربعين للجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات المبيدات CCPR، قدمت نيوزيلاندا ورقة قاعة اجتماعات رقم 16 (CRD16) والذي رُفِع إلى الدورة الثلاثين للجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة CCGP30 التي عقدت في شهر إبريل (نيسان) 2016. وأعرب الوفد أن هيئة الدستور الغذائي تهتم اهتماما واضحا بل وتتحمل مسؤولية اتخاذ نهج استباقي لمعالجة المسائل التي أوردتها ورقة المعلومات المقدمة من نيوزيلاندا، كما تسعى الهيئة إلى دعم وضع نهج دولي

متناغم لإدارة المخاطر؛ ولذا ستقدم نيوزيلاندا بمقترح عمل جديد لتدارسه اللجنة التنفيذية في دورتها الحادية والسبعين (CCEXEC)، وهيئة الدستور الغذائي (CAC39) في دورتها التاسعة والثلاثين. (REP 16/PR, para 195)

(3) في الدورة الحادية والسبعين للجنة التنفيذية (CCEXEC71)، قدم العضو الممثل لجنوب غرب المحيط الهادي ورقة قاعة الاجتماعات رقم 8 (CRD8) حيث أُلح فيها إلى أن الهيئة حتى الآن لم تتعرض للكثير من المواد الكيماوية التي كان يُستبعد أن يثير وجودها في الأغذية أي قلق على الصحة العامة، مبيّنا أن لجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية CCCF تمثل نقطة البداية الصحيحة لمعالجة هذه القضية. ووافقت اللجنة التنفيذية CCEXEC على أن القضية ترتبط بعمل عدد من اللجان، إلا أن لجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات CCCF هي اللجنة المعنية بالقضية في المقام الأول. وأشارت اللجنة التنفيذية CCEXEC أنه لا يمكن البت في مقترح العمل الجديد إلا بعد أن تقوم لجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية CCCF بدراسته مع الأخذ في الاعتبار اختصاص اللجنة وأعباء العمل التي تضطلع به. ومن جانبها أقررت اللجنة التنفيذية CCEXEC بأهمية المسألة، وضرورة قيام هيئة الدستور الغذائي بالتعامل معها، وأوصت اللجنة برفع ورقة قاعة الاجتماعات رقم 8 (CRD8) إلى لجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية CCCF للمزيد من الدراسة. (REP 16/EXEC, paras 49, 53 and 54)

(4) وفي الدورة التاسعة والثلاثين للجنة الدستور الغذائي CAC39، وبناء على توصية موجهة من اللجنة التنفيذية CCEXEC، وافقت اللجنة على رفع وثيقة قاعة الاجتماعات رقم 20 (CRD20) للجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية CCCF للمزيد من التمحيص والدراسة. (REP 16/CAC, para 207)

(5) وفي الدورة الحادية عشرة للجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية CCCF11، قدمت نيوزيلاندا نسخة منقحة من وثيقة المشروع الذي أُعد في أعقاب ورشة العمل التي عقدت قبل الاجتماع الحادي عشر للجنة المذكورة CCCF11. ووافقت اللجنة على: اعتماد العمل الجديد المعني بوضع خطوط توجيهية لتحليل المخاطر للتعامل مع المواد الكيماوية الموجودة عرضاً في الأغذية بنسب منخفضة، ورفع وثيقة المشروع إلى هيئة الدستور الغذائي (CAC) للموافقة عليه (المرفق الحادي عشر) (Appendix XI)، إضافة إلى الموافقة على إقامة مجموعة العمل الألكترونية برئاسة نيوزيلاندا، على أن تشاركها في الرئاسة هولاندا، ويكون العمل داخل المجموعة باللغة الإنجليزية وذلك بهدف إحراز تقدم في هذا العمل. (REP 17/CF, paras 152 and 153)

(6) وفي الدورة الثالثة والسبعين للجنة التنفيذية CCEXEC73، لاحظت اللجنة أن وثيقة المشروع المعنية بالعمل الجديد لم تُجِب على مسألة توفر المشورة العلمية، وكان من المهم ضمان اتساق العمل المقترح مع مبادئ تحليل المخاطر، وعليه وفي دورتها الثالثة والسبعين، أوصت اللجنة التنفيذية CCEXEC73 أن تشترك منظمة الأغذية والزراعة مع منظمة الصحة العالمية مشاركة حثيثة في وضع الخطوط التوجيهية الخاصة بتحليل مخاطر المواد الكيماوية الموجودة عرضاً في الأغذية بنسب منخفضة، وذلك بهدف ضمان اتساقها مع مبادئ تحليل المخاطر خاصة فيما يتعلق بتقييم المخاطر. (REP 17/EXEC2, paras 59 and 60)

(7) في دورتها الأربعين CAC40، صدّقت هيئة الدستور الغذائي على العمل الجديد مع الوضع في الاعتباره الاستعراض الهام الذي قامت به اللجنة التنفيذية في دورتها الثالثة والسبعين CCEXEC73. (REP 17/CAC, para 83).

(8) تشكلت مجموعة العمل الألكترونية برئاسة نيوزيلاندا ورئاسة مشتركة من قبل هولاندا، ووردت قائمة بأسماء المشاركين في مجموعة العمل الألكترونية في المرفق الثاني Appendix II.

الغرض

(9) سمحت إمكانية الكشف عن المستويات المنخفضة للكيمائيات باكتشاف بقايا الكيمائيات في الأغذية التي طالما كانت موجودة فيها ولكن لم يسبق اكتشافها. فعادة ما تُخضع الدولة المستوردة للأغذية وارداتها للرصد والمراقبة لتأكد من امتثال الواردات لحدود البقايا المقررة بها. وتتيح نُهج التحليل الجديدة الكشف عن بقايا لم يسبق كشفها من قبل، بل لم يُنتظر أن تكون موجودة في الأغذية قيد التحليل. وغالبا لا يحدث تقييم لمعرفة مدى سلامة تلك البقايا المستبعد وجودها في الأغذية، ولم تخضع لأي تقنين.

(10) ودائما ما يتسبب الكشف عن مواد كيمائية غير مقننة في الأغذية الواردة إلى دولة ما في رفض شحنة الأغذية عند المعبر، و عادة ما يؤدي ذلك إلى إعدام الأغذية مما يعرقل حركة التجارة، إلى أن يتوقف استخدام هذه المادة الكيمائية، ولكن إذا ثبت أن البقايا التي اكتُشفت لا تمثل أي خطرا على صحة المستهلك صار إعدام الشحنة إهدارا لا ضرورة له.

(11) وتهدف الخطوط التوجيهية إلى إعطاء البلدان المستوردة وسيلة دولية مقبولة تستطيع بها تحديد إذا ما كانت البقايا الموجودة في وارداتها من الأغذية تمثل خطرا على صحة المستهلك من عدمه، وتساعد في اتخاذ قرار رصين يسمح بتداول شحنة الأغذية في السوق، ويسهم في اتخاذ إجراءات لاحقة مناسبة من شأنها تفادي عرقلة تدفق التجارة في المستقبل.

المناقشة والخلاصات

(12) من أجل الخروج بمسودة الخطوط التوجيهية المقترحة، تدارست مجموعة العمل الألكترونية الأسئلة الهامة التالية، وخلصت إلى ما يلي:

(13) س1: ما هو تعريف الوجود العرضي، و المادة الكيمائية غير المقننة؟

النص المقترح

المواد الكيمائية غير المقننة هي: المواد الملوثة الموجودة في الأغذية قيد التحليل، والتي لا تخضع لحدود كمية مقررة سواء في الخطوط التوجيهية المعنية بإدارة المخاطر الواردة في الدستور الغذائي أو في المعايير الغذائية الوطنية.

الوجود العرضي هو: اكتشاف وجود المادة كيمائية غير المقننة في أي غذاء قيد الاختبار للمرة الأولى أو ظهورها من حين إلى آخر بنسب منخفضة.

ملخص: قدم تسعة أعضاء و خمسة مراقبين إجابات على السؤال؛ حيث عمدت أغلبية التعليقات المقدمة إلى تنقيح التعريفين الواردين، وأشار أحد الأعضاء إلى أنه لا حاجة لوضع تعريف "للوجود العرضي" بما إنه مضمن في التعريف الخاص بالمادة الملوثة، فيما علق عضو آخر أن بعض المعايير الوطنية قد تثبت من قيم اعتباطية، على سبيل المثال الحساسية التحليلية الحالية، مما يستلزم وضع معيار تستند إلى تقييم السمية؛ وذلك لضمان تماشيها مع تقييم المخاطر. ومن ناحية أخرى قدم عضو آخر تعليقا فحواه أن المعايير الإقليمية قد تطبق أيضا على بلدان دون غيرها، ويجب وضع ذلك في الحسبان.

خلاصة: بدأ التعريف المقترح الذي قدمه أحد الأعضاء "للمادة غير المقننة" مفيدا، ولكن كان بحاجة لتغيير في نهايته ليقرأ على هذا النحو " ...المنصوص عليها في الدستور الغذائي أو لدي أية دولة، ويجب أن تستند أية معايير وطنية للأغذية على تقييم السمية". ولا يجب تطبيق معايير وطنية مفروضة في دولة على سلطات وطنية في دولة أخرى؛ ولذلك وجب الفصل بين تلك المعايير وبين المعايير الواردة في تعريف الدستور الغذائي. وفيما يلي الصياغة المقترحة:

ملوث مستجد في الأغذية: هو الملوث الموجود في الأغذية قيد التحليل والذي يعد ملوثاً حديثاً، أو استجد وجوده، أو لم يسبق الإبلاغ عن وجوده، أو لم يُتوقع اكتشافه أثناء فحص الجهات الرقابية للأغذية لعدم استخدامه من قبل، ولم ترد له حدود كمية مقررة أو خطوط توجيهية لإدارة المخاطر في الدستور الغذائي، أو في المعايير الخاصة بأية دولة، أو في أية معايير للأغذية، سواء أكانت وطنية أو إقليمية مبنية على أساس تقييم السمية.

أما تعريف الوجود العرضي فقد حُذف حيث أنه مضمن في تعريف المادة الملوثة. أما التعليق الخاص بالاستخدام طويل الأمد للخطوط التوجيهية ووجوب مواكبتها لظهور مواد كيميائية جديدة في الأغذية بشكل مستمر، فقد جاء ذكره في الجزء 9، لذا لا حاجة لوضع حد زمني في التعريف.

14) س2: هل يعتبر تحديد حد التوقف كخطوة أولى في اتخاذ قرار بإدارة المخاطر إجراء مناسب؟

ملخص: قدم تسعة أعضاء وأربعة مراقبين إجابة على هذا السؤال، حيث ساند سبعة أعضاء وأربعة مراقبين وضع حد التوقف، بينما أشار عضوان ومراقب واحد إلى أنه يتعين استجلاء هذا المفهوم لمعرفة متى وكيف يطبق حد التوقف، إضافة إلى أهمية السماح بتطبيق عدد من حدود التوقف لعدد من النقاط النهائية في المستقبل. ومن ناحية أخرى ذكر عضو أن هناك اعتبارات أخرى يجب وضعها في الحسبان مثل: عوامل التصنيع التي قد تكون ضرورية خاصة عند التعامل مع السلع الخام أو نصف المصنعة، فيما أشار عضوان وأربعة مراقبين إلى أن حدود التوقف يتعين استقائها من مفهوم الحد الأدنى لخطر السمية TTC. و من ناحية أخرى ذكر أحد الأعضاء أنه من غير العملي وضع حد توقف واحد يطبق عالمياً على كافة المواد الملوثة المستجدة؛ لتتعدد الملوثات التي يختلف مستوى سميتها وتباين مستويات التعرض لها.

الخلاصة: لاقى مقترح الاحتفاظ بمستوى لحد التوقف في الخطوط التوجيهية قبولا واستحسانا واسعين، لما في ذلك من فائدة تعود على إدارة مخاطر الملوثات المستجدة.

15) س3: إذا كان حد التوقف يمثل خطوة متفقا عليها في اتخاذ قرار، فيكيف يتم احتسابه؟ (احتمال طلب مشورة من منظمة الزراعة والأغذية/منظمة الصحة العالمية).

أ. وضع حد للتوقف بناء على الحد الأدنى لخطر السمية TTC / الحد الأدنى للسمية الجينية.

ب. هل توجد نُهج أخرى لاحتساب حد التوقف؟

ج. هل من المناسب تحديد مستويات مختلفة لحد التوقف للمواد السامة جينياً وغير السامة جينياً؟

ملخص: أجاب على هذا السؤال تسعة أعضاء وأربعة مراقبين، حيث دعم أربعة أعضاء و ثلاث مراقبين الرأي القائل بتعدد حدود التوقف للمواد السامة جينياً وغير السامة جينياً، فيما أشار عضوان إلى حدود توقف أخرى سواء أكانت فوسفات عضوية أو كربمات أو غيرها من التأثيرات الأخرى مثل التأثير المُشوه للجين و السمية الحادة. وبينما وافق ستة أعضاء وثلاثة مراقبين على تحديد قيم حد التوقف على ضوء تصنيفات الحد الأدنى لخطر السمية TTC، وأورد ثلاثة أعضاء فوائد الرجوع إلى لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية JECFA للمشورة بشأن تحديد قيم حد التوقف. كما ساق أحدى الدول مثالا محددًا على نُهج قد يستعان بها لاحتساب قيم الحد التوقف. وعلى جانب آخر، ذكر مراقبان أن الحدود الدنيا موجودة بالفعل في بعض الدول الأعضاء، كما ألقى عضو ومراقب الضوء على أهمية تقديم خطوط توجيهية متخصصة تُعنى بسيناريوهات جرعات تناول الغذاء، كما ألمح أحد الأعضاء إلى أن العمل على توسيع قاعدة

بيانات الحد الأدنى لخطر السمية TTC يجري على قدم وساق مشيراً إلى أنه قد يكون من المستحسن تأجيل تحديد قيم حد التوقف إلى حين استكمال العمل في هذه القواعد بحلول عام 2018..

الخلاصة: حظيت عملية تحديد قيم حد التوقف على ضوء تصنيفات الحد الأدنى لخطر السمية TTC دعماً كبيراً، إلا أن هذا الدعم اقترن باقتراح طلب استشارة من لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية JECFA فيما يتعلق بوضع معايير لقيم حد التوقف. ووردت إشارة إلى ما يبذل من جهد إضافي لتوسيع قاعدة بيانات الحد الأدنى لخطر السمية TTC عام 2018.

16) س 4 هل يجب أن تنص الخطوات التوجيهية على نهج واحد أو نهج متعددة متناغمة (سواء أكانت نهج الحد الأدنى لخطر السمية TTC أو مزيج من النهج الأخرى) لأداء التقييم سريع (مع إدراج ذلك في مرافق)؟ وإذا ما كان إيجاد نهج متناغم هو الهدف المنشود، فهل ينبغي على لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية JECFA أو غيرها من الهيئات المعنية بتقييم المخاطر أن تلعب دوراً في تحديد النهج المتناغمة ومراجعتها؟

ملخص

شارك في الإجابة على هذا السؤال ثمانية أعضاء و أربعة مراقبين، حيث كان هناك دعم قوي لإيجاد منهجية متناغمة، فيما رأى عضوان و أربعة مراقبين أن نهج الحد الأدنى لخطر السمية TTC على الأخص هو النهج المناسب. ومن ناحية أخرى ألمح عضو آخر إلى أن النهج المتناغم يحتاج إلى تقييم من خلال وصف مدى قابليته للتطبيق وأوجه قصوره خاصة فيما يتعلق بحدود التوقف و الحد الأدنى لخطر السمية TTC. كما حظيت التوصية الخاصة بطلب المشورة من لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية JECFA بمساندة حيث ألقى خمسة أعضاء الضوء على منافع طلب المشورة من اللجنة فيما يتعلق بتحديد النهج المتناغمة ومراجعتها، إلا أن أحد الأعضاء أشار إلى أنه لو وقع الاختيار على نهج الحد الأدنى للسمية TTC فلن يلزم طلب المشورة من اللجنة نظراً لأن منظمة الصحة العالمية قد دعمت هذه الأداة. وأضاف عضوان وثلاث مراقبين إلى أن لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية JECFA تستخدم بالفعل نهج الحد الأدنى لخطر السمية TTC في تقييم المنكهات. هذا وأشار أحد الأعضاء إلى أن إعداد وثيقة عن منهجيات تقييم المخاطر قد لا تندرج ضمن اختصاص لجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية CCCF، و حسب توصيات هيئة دستور الغذاء، يجوز الفصل بين الخطوات التوجيهية لاختيار نهج تقييم المخاطر عن الخطوات التوجيهية محل النقاش، على أن تكون مرجعاً لوثيقة تشترك في إعدادها كل من منظمة الزراعة والأغذية ومنظمة الصحة العالمية.

الخلاصة: حظى إيجاد نهج متناغم على دعم، وجاء اقتراح بطلب مشورة من لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية JECFA وذلك نظراً لدورها المنتظر أن تلعبه في تحديد النهج المتناغمة ومراجعتها.

17) س5: إلى أي حد يتوجب تضمين خطوات توجيهية في شأن اختيار أساليب بديلة لنهج الحد الأدنى لخطر السمية TTC (ربما يستدعي الحال إلى طلب مشورة من منظمة الزراعة والأغذية ومنظمة الصحة العالمية)؟ هل نحتاج إلى وصف لمثل

هذه الأساليب تخرج في شكل ملحق للخطوط التوجيهية، أو كمرجع لوثيقة قد تشترك في إعدادها منظمة الزراعة والأغذية ومنظمة الصحة العالمية و تصدر فيما بعد؟

ملخص: قدم الإجابة على هذا السؤال ثمانية أعضاء و ثلاثة مراقبين، حيث أيد الأعضاء الثمانية ما ورد بشأن تقديم معلومات عن الأساليب البديلة بما في ذلك: سهولة تطبيقها، ونقاط الضعف الخاصة بكل أسلوب. وساد رأي يقترح تقديم استعراض للأساليب أو الإحالة إلى مرجع أو وثيقة منشورة منفصلة في هذا الصدد، إلا أن أحد الأعضاء قال أن ميزة تضمين استعراض مستفيض للأساليب المختلفة قد يستلزم مستوً رفيعاً من الخبرة لاختيار الأسلوب الأفضل مما يتنافى مع غرض إعداد الخطوط التوجيهية التي من شأنها الإسراع بتنفيذ عملية تقييم المخاطر. وأكد ثلاثة مراقبين أن الحد الأدنى لخطر السمية TTC هو الأسلوب الأمثل، وأشاروا إلى إمكانية تضمين إرشادات إضافية قياساً على بيانات جزئية عن السلامة، فيما ألمح أحد الأعضاء إلى أن إعداد نص يتناول نهج تقييم المخاطر قد لا يدخل ضمن اختصاصات لجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية CCCF. وحسبما أوصت هيئة دستور الغذاء، فيمكن أن تصبح الخطوط التوجيهية الخاصة باختيار أساليب تقييم المخاطر وثيقة منفصلة عن الخطوط التوجيهية قيد المناقشة، و تكون بمثابة المرجع لوثيقة تشترك في إعدادها كل من منظمة الصحة العالمية و منظمة الزراعة والأغذية.

خلاصة: اتفق على إعداد الخطوط التوجيهية الخاصة بالأساليب البديلة لنهج الحد الأدنى لخطر السمية TTC، وكيفية اختيار الأسلوب الأمثل، على أن تضاف كمرفق للخطوط التوجيهية.

س 6: هل يجب أن يتسع نطاق الخطوط التوجيهية ليشمل أعلاف الحيوانات؟

ملخص: أجاب عن هذا السؤال تسعة أعضاء و أربعة مراقبين، حيث رأى عضوان أن الأعلاف يجب تضمينها في الخطوط التوجيهية، بينما اقترح عضوان أחרان تضمينها فقط في حالة تأثيرها على غذاء الإنسان، فيما أوصى ثلاثة أعضاء و مراقب بضرورة عدم تضمينها في الخطوط التوجيهية. وعلى صعيد آخر علق أحد الأعضاء على الصعوبة التي تكتنف التعامل مع المحاصيل أو السلع الأولية ذات الاستخدام المزدوج؛ حيث قد يحظر دخول المحصول أو السلعة الأولية إذا كانت واردة كعلف، بينما يسمح لنفس المحصول بالدخول بصفته سلعة أولية تستخدم في سلسلة توريد الغذاء، مضيفاً إلى أنه على الرغم من أن قيم حد التوقف للأعلاف عادة ما تكون متحفظة، تظل هي الخيار الأفضل بدل من تطبيق سياسة عدم التسامح. ومن ناحية أخرى أيد عضوان وثلاثة مراقبين مبدأ تطرق الخطوط التوجيهية للأعلاف إلا أنهم حذروا من مغبة تأخير إصدار الخطوط التوجيهية الخاصة بالأغذية، لأنه من المتوقع أن تختلف النهج لاختلاف الأعلاف عن الأغذية، وعليه رأى أحد المراقبين أنه من المستحسن الخروج بنهجين منفصلين.

الخلاصة: خلصت المناقشة إلى أنه بما أن نهج تقييم المخاطر المشار إليها قد صُممت في الأصل لتقييم المخاطر على البشر فلا يجب التعرض للأعلاف في المرحلة الحالية، إلا حيثما أمكن قياس واستقراء نهج تقييم المخاطر على الماشية مما يتيح التوسع في تقييم المخاطر ليشمل الأعلاف، ومن المستحسن أن يؤخذ بعين الاعتبار تطبيق القياس على قيم حد التوقف المعمول بها في حالة الأعلاف، على أن تُضمن هذه النقطة ضمن ما يؤخذ بصدده المشورة من لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية JECFA.

توصيات ترفع إلى لجنة دستور الغذاء المعنية بالملوثات في الأغذية CCCF

- (18) على اللجنة تدارس مسودة الخطوط التوجيهية الملحقة في المرفق 1، وعليها اتخاذ قرار لاسيما بشأن القضايا التالية:
- الاتفاق على تعريف الملوث المستجد.
 - الاتفاق على استخدام قيمة حد التوقف كخطوة أولى لإدارة المخاطر.
 - الاتفاق على استخدام نهج سريع لتقييم المخاطر متفق عليه دولياً.
 - الاتفاق على استبعاد أعلاف الحيوانات من مسودة الخطوط التوجيهية المقترحة.
- (19) السعى للحصول على مشورة علمية من لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية JECFA فيما يلي:
- معايير وضع القيم المناسبة لحد التوقف، إضافة إلى بلورة الأسئلة المتخصصة، وتحديد الفترة الزمنية للإجابة عليها.
 - الدور الذي تلعبه لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية JECFA في تحديد نهج سريع لتقييم مخاطر متفق عليه دولياً ومراجعتة.

المرفق الأول

مقترح مسودة الخطوط التوجيهية لتحليل السريع لمخاطر ملوثات الأغذية المستجدة

1. مقدمة

تُصنف الكيماويات غير المقننة والتي تظهر في الأغذية أو في السلع الغذائية الأولية بشكل عرضي كمادة ملوثة مستجدة أو غير متوقعة. ومع التقدم المستمر لنهج التحليل من المتوقع أن يتسع مجال رصد المواد الكيماوية مع زيادة حساسيته مما يؤدي إلى ظهور عدد أكبر من الملوثات الموجودة في الأغذية، وربما تُكتشف كيماويات كان مستبعد ظهورها بتركيز ملحوظ في الأغذية في الماضي؛ مما يجعل وجودها الآن وجود عرضي، وقد توجد كيماويات تلوث الأغذية ولكنها لا تخضع إلى قواعد رقابية خاصة بسلامة الأغذية، ولاسيما أن بعضها يمكن أن يثير القلق على الصحة العامة، فالإلى جانب تلك المواد الكيماوية التي تجد طريقها إلى الأغذية أثناء عملية الإنتاج الأولي، توجد الكيماويات الأخرى التي قد تصل عرضاً إلى الأغذية أثناء عملية التصنيع مثل آثار المنظفات.

وعادة ما لا تخضع الكثير من هذه الملوثات المستجدة للرقابة سواء من قبل هيئة دستور الغذاء أو على المستوى الوطني؛ وهناك أسباب كثيرة تجعل الكثير من الملوثات المستجدة أو غير المتوقع وجودها لا تخضع لتقنين منها: ظهور ملوثات حديثة، أو إدراج مادة كيماوية إلى قائمة الملوثات مؤخرًا، أو نقص الموارد التي تدعم تدخل الجهات الرقابية فيما يتعلق بملوثات لا تعد ذات أولوية.

وطالما أن عملية الكشف عن ملوثات مستجدة في الأغذية تستلزم إلى تطبيق إدارة مخاطر سريعة، ويجب تطبيق عملية تحليل مخاطر مناسبة للغرض المراد منها؛ ففي حالات قلة بيانات السمية أو غيابها، يجب على عملية تحليل المخاطر أن تعالج هذا القصور بما يضمن حماية الصحة العامة مع مراعاة تقليص الآثار غير المبررة التي قد تلحق بالتجارة إلى الحد الأدنى، إضافة إلى ما سبق، يجب أن تكون عملية تحليل المخاطر قابلة للتطبيق خلال فترة زمنية مقررة بما يتناسب مع إمكانيات أغلب الدول، لاسيما أن ضيق الوقت يجعل القيام بعملية تقييم كامل للمخاطر أمراً ليس فقط غير عملي بل وغير مجدٍ. ويعد نهج الحد الأدنى لخطر السمية أداة رصد فعالة تستند إلى مبادئ علمية لتقييم المخاطر، كما إنه نهج يفيد في تقييم أثر التعرض لجرعات منخفضة من الكيماويات، ويميز المواد التي تحتاج إلى المزيد من البيانات لتقييم مخاطرها على صحة الإنسان، وتلك التي لا تمثل خطراً يذكر.

ومن كل ما تقدم، فإن النهج السريع لتحليل مخاطر من شأنه حماية الصحة العامة وضمان سلامة الأغذية و تقليل إهدارها.

2. الغرض من الخطوط التوجيهية

تقدم الخطوط التوجيهية منهجية لدعم الحكومات لتطبيق نهج سريع لتحليل المخاطر المتعلقة بالملوثات المستجدة في الأغذية.

ويجب قراءة هذه الخطوط التوجيهية في ضوء النصوص الأخرى ذات الصلة وهي كالتالي:

1. مبادئ العمل لتحليل المخاطر على سلامة الأغذية لكي تطبقها الحكومات. (CXG 62-2007) Working Principles for Risk Analysis for Food Safety for Application by Governments (CXG 62-2007)
2. اتفاقية منظمة التجارة العالمية المعنية بتطبيق إجراءات الصحة والصحة النباتية. (SPS Agreement) The WTO Agreement on the Application of Sanitary and Phytosanitary Measures (SPS Agreement);
3. مبادئ العمل لتحليل المخاطر لكي تطبق في إطار المعايير الغذائية الدولية (هيئة الدستور الغذائي، كتيب الإجراءات، النسخة الخامسة والعشرين).

- Working Principles for Risk Analysis for Application in the Framework of the Codex Alimentarius (Codex Alimentarius Commission Procedural Manual. Twenty-fifth edition);
4. المبادئ والخطوط التوجيهية للنظم الوطنية للرقابة على الأغذية. (CXG 82-2013);
Principle and Guidelines for National Food Control Systems (CXG 82-2013);
5. مبادئ تفتيش وإصدار الشهادات للواردات والصادرات من الأغذية. (CXG 20-1995);
Principles for Food Import and Export Inspection and Certification (CXG 20-1995);
6. خطوط توجيهية لتصميم نظم التفتيش وإصدار الشهادات للصادرات والواردات من الأغذية و تشغيلها و تقييمها والمصادقة عليها. (CXG 26-1997);
Guidelines for the Design, Operation, Assessment and Accreditation of Food Import and Export Inspection and Certification (CXG 26-1997);
7. الخطوط التوجيهية لنظم الرقابة على واردات الأغذية. (CXG 47-2003);
Guidelines for Food Import Control Systems (CXG 47-2003);
8. الخطوط التوجيهية لتبادل المعلومات بين البلدان فيما يتعلق برفض دخول الأغذية المستوردة. (CXG 25-1997);
Guidelines for the Exchange of Information between countries on rejections of imported foods (CXG 25-1997);
9. المبادئ والخطوط التوجيهية لتبادل المعلومات عن أوضاع طوارئ سلامة الأغذية. (CXG 19-1995);
Principles and Guidelines for the Exchange of Information in Food Safety Emergency Situations (CXG 19-1995)
10. الخطوط التوجيهية لتسوية المنازعات بشأن نتائج التحليلات والاختبارات. (CXG 70-2009);
Guidelines for Setting Disputes over Analytical (Test) Results (CXG 70-2009);
11. المبادئ والخطوط التوجيهية بشأن تبادل المعلومات بين البلدان المصدرة والمستوردة للأغذية لدعم تجارة الأغذية (CXG 89-2016);
Principles and guidelines for the exchange of information between importing and exporting countries to support the trade in food (CXG 89-2016)
12. مبادئ قابلية التتبع/تتبع المنتج كأداة من أدوات نظام التفتيش على الأغذية وإصدار الشهادات لها. (CXG 60-2006);
Principles for Traceability / Product Tracing as a Tool Within a Food Inspection and Certification System (CXG 60-2006)

3. النطاق

- تعتبر الملوثات الواردة في الخطوط التوجيهية الحالية ضمن اختصاصات لجنة دستور الغذاء المعنية بالملوثات في الأغذية ، كما أنها لم ترد في الدستور الغذاء ولم يصدر بشأنها أية خطوط توجيهية¹ أو توصيات، ويستدعي وجودها إدارة مخاطر متخصصة. وفيما يلي أمثلة لمجموعات من الكيماويات التي يمكن اعتبارها ملوثات مستجدة إذا ما وجدت في الأغذية مثل:
- (1) تكنولوجيات التخفيف من وطأة انبعاثات الدفينة على سبيل المثال الكيماويات المستخدمة لمعالجة بعض المشكلات الناجمة عن التغير البيئي والمناخي، بما في ذلك مثبطات الترتة واليورباز الزراعية والتي كان من المستبعد ظهورها في الأغذية.
- (2) الملوثات المستجدة الناتجة من المواد المستخدمة من تصنيع الأغذية مثل مواد التعبئة غير المقننة، وأحبار الطباعة، والزيوت، وزيوت التشحيم، والراتنجات المستعملة كمركببات صيانة وتصنيع.
- (3) السموم الطبيعية المستجدة على سبيل المثال السموم الفطرية والنباتية التي ورد وصفها حديثاً.
- (4) الملوثات البيئية على سبيل المثال مثبطات التآكل ومبطنات الاشتعال وأنواع المسك والعطور.

¹ تجدر الإشارة هنا إلى أنه يجوز وجود معايير وطنية معمول بها خاصة في غياب معايير الدستور الغذائي.

ولا تتضمن الخطوط التوجيهية الحالية الكيماويات التي ثبت أنها تلعب دورا اقتصاديا في تشجيع غش الأغذية، ويكون وجودها بنسب معينة دليلا على وقوع عمليات الغش.

4. تعريفات

يوصى بقراءة التعريفات التالية في ضوء تعريفات تحليل المخاطر الواردة في "دليل إجراءات هيئة دستور الغذاء" في نسخته الأخيرة.

ولغرض الوثيقة الحالية، وبالنظر إلى الإطار الأوسع لتعريف الملوثات حسبما ورد في دليل الإجراءات تكون التعريفات كما يلي:

الملوث المستحد

- هو الملوث الموجود بالأغذية قيد التحليل، ويعد ملوثا حديثا، أو استجد وجوده مؤخرا، أو لم يسبق الإبلاغ عن وجوده، أو لم يُتَظَر اكتشافه أثناء فحص الجهات الرقابية للأغذية لعدم استخدامه من قبل،
- ولم ترد في شأنه: حدود كمية مقرر، أو خطوط توجيهية لإدارة المخاطر في دستور الغذاء، أو أي دولة، أو في أية معايير للأغذية مبنية على أساس تقييم السمية سواء أكانت وطنية أو إقليمية.

أسلوب التقييم السريع

هو نهج لتقييم المخاطر يعمد إلى تقديم المشورة العلمية خلال فترة زمنية محددة لاتخاذ قرار مستدير بشأن إدارة مخاطر سلامة الأغذية عند التعامل مع شحنة أغذية معينة أو طرد ما.

5. المبادئ

- أ. يجب إيجاد عملية تحليل مخاطر تفي بالعرض وتطبق في أسرع وقت ممكن؛ للكشف عن الملوثات المستجدة في الأغذية بنسب منخفضة.
- ب. يجب استيفاء معلومات الكشف التي يستخدمها القائمين على إدارة المخاطر لمتطلبات البرامج الرسمية للرقابة على الأغذية فيما يتعلق بأخذ العينات والتأكد من الصلاحية.
- ج. يتعين تحديد قيمة (قيم) حد التوقف لملوثات الأغذية المستجدة عند المستوى الذي لا يثير القلق على الصحة العامة، وتُطبق تلك الحدود في المراحل الأولى لعملية تحليل المخاطر.
- د. يجب إخطار السلطات المختصة في البلد المصدر لشحنة أغذية عند الكشف عن ملوث مستجد بها، إضافة إلى ضرور توفير أية معلومات عن سلامة الأغذية الخاصة في شحتها التجارية ذات الصلة.
- هـ. يجب الأخذ في الاعتبار توفر بيانات السمية عند اختيار أسلوب التقييم السريع.
- و. يتعين توفر الخبرة والكفاءة المناسبة لدى القائم على عملية تقييم المخاطر السريع.
- ز. يجب أن تتناسب القرارات التي يتخذها القائم على إدارة المخاطر عند التعامل مع الملوثات المستجدة في الأغذية منخفضة التركيز مع مستوى المخاطر المحتملة لتلك الكيماويات وتأثيرها على الصحة العامة.
- ح. في حالة تكرار اكتشاف إحدى ملوثات الأغذية المستجدة، يتعين إجراء أنشطة إشراف موجهة لتقدير مستوى تعرض الإنسان للملوث و مصدر التعرض.

ط في حالة الاكتشاف المستمر لإحدى ملوثات الأغذية المستجدة التي تطلب انتقاء إحدى خيارات إدارة مخاطر مثل: تحديد الحدود القصوى للملوث، وجب على القائمين على إدارة المخاطر طلب إجراء تقييم كامل للمخاطر: لتوصيف الأضرار والمخاطر، وتحديد الأثر المحتمل الذي قد يلحقه الملوث بصحة الإنسان؛ بهدف اتخاذ قرار مستتير لإدارة المخاطر على سبيل المثال: معالجة فحوات البيانات الخاصة بالسمية، والحصول على معلومات إضافية عن التعرض، ووضع معايير متخصصة.

6. الأدوار

في أغلب الحالات، تتولى السلطة المختصة بموجب التشريعات إدارة المخاطر واتخاذ القرارات الخاصة بسلامة شحنة الأغذية أو عدم سلامتها.

وفي حالة القيام بأنشطة إدارة المخاطر، على السلطة المختصة ضمان إخطار الأطراف المعنية بكشف ملوث مستجد في الأغذية في أسرع وقت ممكن، على أن تجري عمليات التقييم خلال فترة زمنية مناسبة، ويكون لهذا الإجراء أهمية خاصة لاسيما عند التعامل مع تجارة الأغذية.

و بخلاف السلطات المختصة، يجوز للأطراف المعنية إجراء أنشطة رصد غير رقابية لأسباب مختلفة منها: استيفاء شروط عقد التوريد، فإذا أبلغ أحد الأطراف المعنية باكتشاف ملوث مستجد في الأغذية، فعلى السلطات المختصة التأكد من صحة النتائج التي أُبلغت بها وذلك بالاستعانة بمختبر معتمد أو معترف به رسمياً قبل لاستجابة للبلاغ بتطبيق إدارة المخاطر.

7. الإبلاغ عن حالة (حالات) اكتشاف الملوثات

يُبلغ القائمون على إدارة المخاطر بتركيزات الملوثات المستجدة التي اكتُشفت في الأغذية؛ على أن يكون ذلك ضمن الإجراءات الروتينية المعمول بها في إطار البرامج الرسمية لرصد ومتابعة الأغذية. وبهذا يكون قد تم التأكد من وجود الملوث المستجد من قبل معمل معتمد أو معترف به، كما تكون العينة قد استوفت بنود ضمان الجودة حسب متطلبات البرامج الرسمية للرقابة. ويجب الإفصاح عن مصدر العينة.

تشمل المعلومات التي يقدمها المحلل للقائم على إدارة المخاطر على ما يلي:

- أسلوب برنامج أخذ العينة على سبيل المثال: عرضي، طولي، إشراف موجه.
- أسلوب الاختبار وأدأه التحليلي.
- عدد مرات الكشف و إجمالي عدد العينات التي خضعت للاختبار.
- ملخص إحصائي لبيانات تكرار الكشف.
- تحديد الفئة الكيماوية/النوع الكيماوي.

وفي ضوء المعلومات سابقة الذكر، يمكن للمختبر المعتمد أن يقدم الرأي العلمي الفني فيما يتعلق بالمصادر التي يجوز للمادة الكيماوية المكتشفة أن تخرج منها.

8. تطبيق شجرة القرار لصنع القرار في حالة إدارة المخاطر

عند التأكد من وجود ملوث مستجد في الأغذية، على القائم على إدارة المخاطر أن يُفَعِّلَ شجرة القرار ليتخذ قراراته بإدارة المخاطر وهو على بينة من الأمر وفي الوقت المناسب. راجع المرفق 1.

8.1 الفئات المستبعدة (الخطوة رقم 1 في شجرة القرار)

كما تبين في نهج الحد الأدنى من خطر السمية TTC، قد تتصف بعض فئات المواد الكيماوية بصفات كيماوية وسمية قد يتعذر معها إجراء عملية التقييم السريع، وما لم تتوفر لدى القائم على إدارة المخاطر خبرة مسبقة بإجراء تقييم سريع لفئات الكيماويات التي يتعامل معها، تعين عليه استبعاد تطبيق شجرة القرار على الفئات التالية من الملوثات المستجدة وهي:

- المواد المسرطنة القوية (على سبيل المثال أشباه الأفلانكوسين أو أشباه السموم الفطرية و مركب الآزوكسي و النتروز و البنزدين)
- الكيماويات غير العضوية
- الفلزات والمكونات العضوية الفلزية
- البروتينات
- الستيرويدات (المنشطات).
- المواد النانوية
- المواد المشعة
- مركبات السليكون العضوي
- الكيماويات المعروفة بالتراكم الحيوي أو التي يُتوقع منها هذا السلوك.

إذا اتضح أن إحدى المواد الكيماوية مدرجة على قائمة المواد المستبعدة لزم الأمر إجراء تقييم رسمي للمخاطر.

8.2 تطبيق قيم حد التوقف (الخطوة رقم 2 في شجرة القرار)

يطبق القائم على إدارة المخاطر قيم حد التوقف بناء على تركيز الملوث المستجد المكتشف في الأغذية قيد الفحص.

وفي حالة اكتشاف زيادة تركيز الملوث المستجد عن قيمة حد التوقف يجب:

- إجراء تقييم سريع
- سرعة إخطار القائم على إدارة المخاطر الأطراف المعنية بما تم اكتشافه، وتقديم الملوثات المكتشفة لتخضع للتقييم السريع.²

أما في حالة عدم زيادة المادة المكتشفة عن قيمة حد التوقف، يمكن اتخاذ قرار بإدارة المخاطر مؤداه أن شحنة الأغذية لا تشكل خطراً على سلامة الأغذية، وبظل دائما إخطار الأطراف المعنية بمثل هذه المجربات أمراً مفيداً.

8.3 مشاركة المعلومات مع دولة المنشأ (الخطوة رقم 3 في شجرة القرار)

²في حالة تجارة الأغذية، تقدم لجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات CCFICS التوجيهات الخاصة بتبادل المعلومات الخاصة بسلامة الغذاء فيما بين السلطات المختصة.

في حالات تجارة الأغذية، على القائم على إدارة المخاطر إلى جانب إخطاره الأطراف المعنية بالملوث المستجد الذي اكتشف في الأغذية، عليه أيضا أن يطلب من الجهات المختصة بالدولة المصدرة أن تمدّه بأية معلومات تتعلق بسلامة الأغذية، ويجوز أن تشمل معلومات سلامة الأغذية ذات الصلة ولا تقتصر على: مجموعات بيانات السمية، وحالات ظهور الملوث قيد البحث في الماضي، و تاريخ استخدامه إن وجد.

8.4 طلب إجراء تقييم سريع (خطوة رقم 4 في شجرة القرار)

على القائم على إدارة المخاطر الإسراع بإجراء تقييم سريع بشكل عملي بمجرد الكشف عن الملوث. ويتعين على القائم على إدارة المخاطر توفير المعلومات الواردة لأية بلد للمنشأ لتقوم برفعه للقائم على تقييم المخاطر.

8.5 جمع بيانات عن السمية (الخطوة رقم 5 في شجرة القرار)

يعتبر على القائم على تقييم المخاطر أن يصل إلى أي قاعدة بيانات تُتاح فيها بيانات عن سمية الملوثات المستجدة وذلك للاسترشاد بما فيها عند اختياره أسلوب التقييم السريع.

8.6 معلومات أخرى ذات صلة عن سلامة الأغذية

على القائم على تقييم المخاطر الدخول إلى أية قاعدة بيانات تُتاح فيها بيانات عن سمية الملوثات المستجدة وذلك للاسترشاد بما فيها عند اختياره لأسلوب التقييم السريع، وقد يشمل ذلك لكن لا يقتصر على حالات ظهور سابقة للملوث، وبيانات عن التعرض له، و معلومات خاصة بالتصنيع.

8.7 التقييم السريع: اختيار أسلوب توصيف الأضرار و تقييم مستوى التعرض و توصيف المخاطر (الخطوات من رقم 6-10

في شجرة القرار)

إذا لم تتوفر معلومات عن السمية فيجب الاستعانة بأسلوب الحد الأدنى من خطر السمية TTC للوصول إلى قيمة توصيف الأضرار. (الخطوة رقم 6)

إذا توفرت قيمة صحية توجيهية لملوث مستجد، أو توفرت عن الملوث بيانات سمية كافية لاحتساب القيمة الصحية التوجيهية، وجب توصيف الأضرار بالاستعانة بالقيمة الصحية التوجيهية. (الخطوة رقم 8)

أما إذا كانت بيانات السمية المتاحة غير كافية لتحديد القيمة الصحية التوجيهية، فيمكن الاستعانة بالخيارات الكثيرة المتاحة لسرعة الوصول إلى توصيف أضرار المادة الكيماوية. (الخطوة رقم 7، مرفق 3 ورد به ملخصاً لأمثلة نهج مختلفة).

وما إن توفرت مجموعات البيانات لدى القائم على تقييم المخاطر، وجب تقييم التعرض للملوث المستجد في الأغذية، و توصيف المخاطر بالنظر إلى توصيف الأضرار على ضوء نتائج تطبيق أسلوب التقييم السريع (الخطوات رقم 9 و 10). ويجب تسجيل أي افتراض أو شك في تقييم التعرض.

8.8 تطبيق التقييم السريع وإعداد التقرير الخاص به (الخطوة رقم 11 و 12 في شجرة القرار)

عند اختيار نهج التقييم السريع وتطبيقه، يتعين على القائم على تقييم المخاطر أن يرفع تقريراً للقائم على إدارة المخاطر وذلك خلال فترة زمنية متفق عليها.

وعلى القائم على تقييم المخاطر أن يقدم النتائج للقائم على إدارة المخاطر بأسلوب واضح حسب المعايير المعمول بها.

ويجوز للقائم على تقييم المخاطر أن يقدم رأياً علمياً بناءً على درجة عدم اليقين في النتائج التي تمخض عنها التقييم السريع.

8.9 قرار القائم على إدارة المخاطر

على القائم على إدارة المخاطر أن يأخذ في الاعتبار الرأي العلمي الذي قدمه مسئول تقييم المخاطر وذلك عند اتخاذ قرار بالاستجابة لإدارة المخاطر، ويشمل ذلك ما يلي:

- (1) الحكم بأن شحنة الأغذية/الرسالة صالحة للاستهلاك الآدمي بناءً على أن المخاطر التي تمثلها هذه الشحنة/الرسالة على الصحة العامة لا تكاد تذكر.
- (2) الحكم بأن شحنة الأغذية/الرسالة غير صالحة للاستهلاك الآدمي بناءً على احتمال إضرارها بصحة الإنسان.
- (3) السعي للحصول على المزيد من المعلومات عن مستوى التلوث المحتمل وجوده في شحنات/رسائل أخرى للأغذية وذلك للتأكد مما إذا كان من المحتمل أن يكون الملوث مثيراً للقلق على الصحة العامة مما قد يستدعي طلب إجراء تقييم رسمي للمخاطر.

وعلى القائم على إدارة المخاطر أن يسرع قدر المستطاع بالإعلان عن الخيار المطبق والقرار الذي وصل إليه فيما إذا كانت شحنة/رسالة الأغذية صالحة أو غير صالحة متوخياً في ذلك الأسلوب العملي. وفي حالة تجارة الأغذية، تقدم لجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات (CCFICS) توجيهات عن تبادل معلومات سلامة الأغذية بين السلطات المختصة (المبادئ والخطوط التوجيهية لتبادل المعلومات بين البلدان المصدرة والمستوردة لدعم تجارة الأغذية). (CXG 89-2016).

9. أنشطة إضافية لإدارة المخاطر

قد تتمخض إدارة المخاطر لحالة من الحالات عن القيام بأنشطة إشراف موجهة للحصول على المزيد من المعلومات عن احتمال تكرار الحالة، والعمل على الخروج بتقييم أدق لمستوى التعرض الغذائي خلال فترات زمنية مختلفة.

وما إن تكرر اكتشاف ملوث مستجد في الأغذية، أو تواترت حالات اكتشافه، أو توفرت معلومات جديدة عن سميته، أو ظهرت إشارات تدل أن مستوى التعرض الغذائي للملوث قد يمثل خطراً على صحة الإنسان في المستقبل، وجب إجراء دراسات سمية على الملوث المستجد و/أو وضع خطة لتقييم رسمي للمخاطر المتعلقة به.

10. الإعلام بالمخاطر

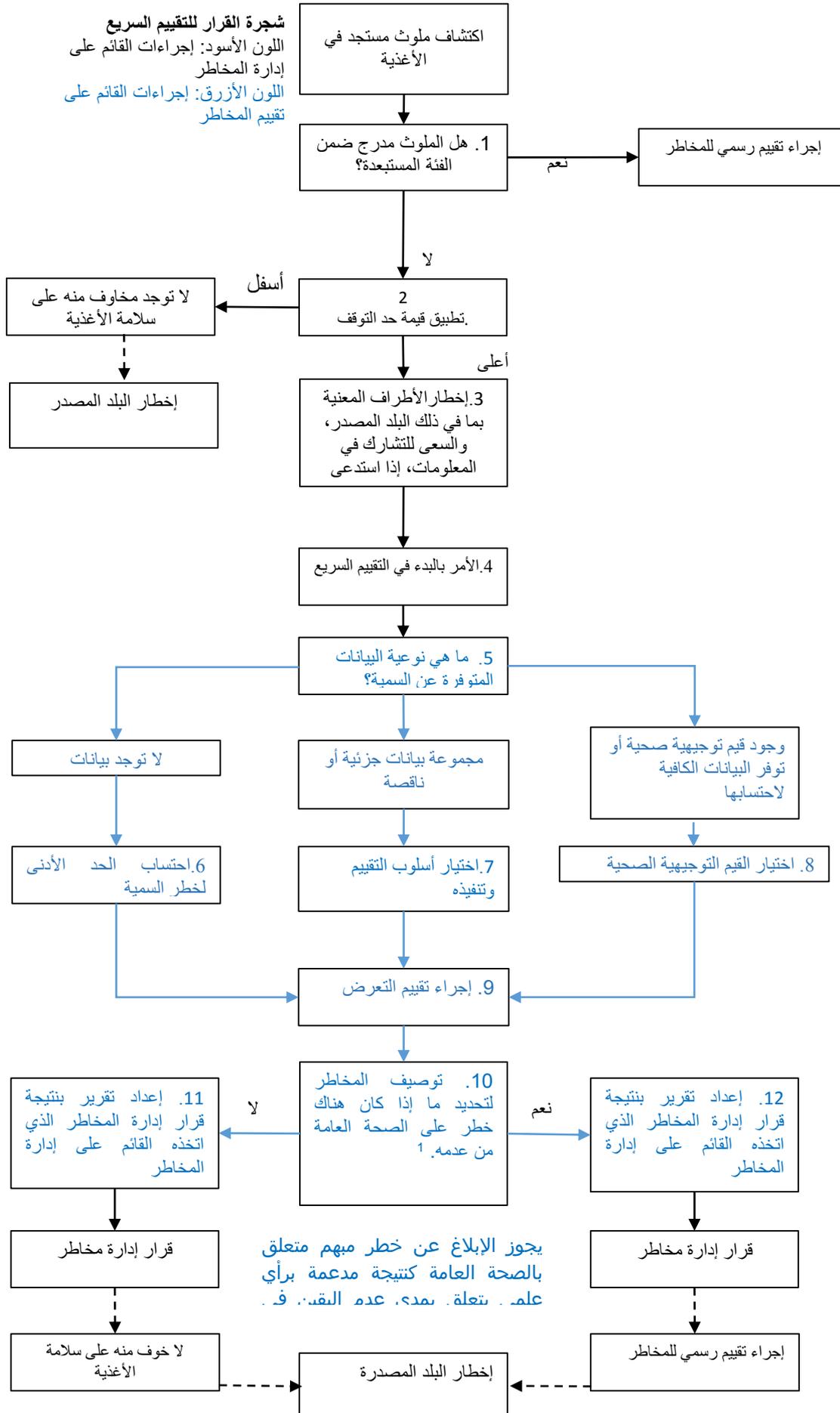
للمستهلكين وغيرهم من الأطراف المعنية الأخرى مصلحة كبيرة في معرفة وجود مواد كيميائية في الأغذية، والاطلاع على مخرجات تقييم المخاطر، وأنشطة إدارة المخاطر التي تقوم بها السلطات المختصة، ولذا وجب التعامل مع عملية الإعلام بقرارات

إدارة المخاطر الخاصة باحتمال وجود ملوث مستجد في الأغذية تعاملًا مناسبًا في إطار خطط إعلامية أوسع للتعريف بتلك المخاطر.

11. التدريب

تمثل كفاءة القائمين على تقييم المخاطر وخبرتهم في تطبيق نهج التقييم السريع في إطار شجرة القرارات عنصرا أساسيا يؤدي إلى تقديم مشورة علمية متنسقة تتسم بالشفافية إلى القائمين على إدارة المخاطر. وغالبا ما يكون القائمون على تقييم المخاطر موظفين لدى السلطات المختصة، ولكن في حالة الاستعانة بموظفين لا يعملون لدى السلطات الحكومية لتقديم مشورة بشأن تقييم المخاطر، يجب أن يستوفوا متطلبات كفاءة وخبرة تحددها السلطة المختصة.

الملحق 1 للمرفق الأول: شجرة القرار



الملحق 2 للمرفق الأول: دراسة حالات

التقييم المرحلي للتسمم بالأسماك رباعية الأسنان الذي أجرته وكالة المعايير الغذائية بالمملكة المتحدة

<https://www.food.gov.uk/sites/default/files/uk-provisional-risk-assessment-july-2016.pdf>

دراسة وزارة الصناعات الأولية بنيوزيلاندا لحدوث حالات هجرة الكيماويات من العبوات إلى الأغذية ومخاطرها على الأغذية في نيوزيلاندا

<http://www.mpi.govt.nz/dmsdocument/21871-occurrence-and-risk-characterisation-of-migration-of-packaging-chemicals-in-new-zealand-foods>

الملحق 3 لمرفق الأول: نُهج التقييم السريع المعترف بها دوليا ومدى موافقتها لسياق الخطوط التوجيهية.
قيد الإعداد

APPENDIX II**LIST OF PARTICIPANTS****CHAIRPERSON:**

Mr Raj Rajasekar
Senior Programme Manager (Codex and FAO)
Ministry for Primary Industries
New Zealand
Raj.rajasekar@mpi.govt.nz

CO-CHAIRPERSON:

Ms Ana Vioria
Senior Policy Officer
Health Protection and Prevention Department
Ministry of Health, Welfare and Sport Nutrition.
The Netherlands
ai.vioria@minvws.nl

ARGENTINA

Ms. Gabriela Catalani
Punto Focal de Codex de Argentina
Ministerio de Agroindustria
gcatal@magyp.gob.ar

Ms. Silvana Ruarte
Jefe de Servicio Analitica de Alimnetos
Department Control y Desarrollo- Dirección de
Fiscalizacion, Vigilancia y Gestion de Riesgo –
Instituto Nacional de Alimentos
sruarte@anmat.gov.ar

AUSTRALIA

Dr. Matthew Joseph O'Mullane
Section Manager, Product Safety Standards,
Food Standards Australia New Zealand
Matthew.O'Mullane@foodstandards.gov.au

Ms. Kate Slater
Codex Australia
Department of Agriculture
codex.contact@agriculture.gov.au

BRAZIL

Mrs. Ligia Lindner Schreiner
Health Regulation Specialist
Brazilian Health Regulatory Agency - ANVISA
Ligia.Schreiner@anvisa.gov.br

Larissa Bertollo Gomes Porto
Health Regulation Specialist
Brazilian Health Regulatory Agency – ANVISA
larissa.porto@anvisa.gov.br

Carolina Araújo Vieira
Health Regulation Specialist
Brazilian Health Regulatory Agency –
Carolina.Vieira@anvisa.gov.br

BURKINA FASO

Mr. Alain Gustave Yaguibou
Agence Burkinabe de Normalisation

CANADA

Zoe Gillespie
Senior Scientific Advisor
Bureau of Chemical Safety,
Food Directorate
Health Canada
zoe.gillespie@hc-sc.gc.ca

CHILE

Ms. Lorena Delgado Rivera
Chilean Coordinator of CCCF.
Institute of Public Health, Chile
ldelgado@ispch.cl

CHINA

Professor Yongning Wu
Chief Scientist
China National Centre of Food Safety Risk
Assessment
wuyongning@cfsa.net.cn

Mr. Yi Shao
Researcher
China National Centre of Food Safety Risk
Assessment
shaoyi@cfsa.net.cn

Prof. Songxue Wang

CF12/CRD04a

Professor
Academy of State Administration of Grain
wsx@chinagrain.org

Mr. Jingguang Li
Researcher
China National Center for Food Safety Risk
Assessment (CFSA)
lijg@cfsa.net.cn

COLOMBIA

Dr. Giovanni Cifuentes Rodriguez
Ministerio de Salud y Proteccion Social

EUROPEAN UNION

Dr. Frans Verstraete
DG Sante
European Commission
frans.verstraete@ec.europa.eu

GERMANY

Dr. Annette Rexroth
Senior Officer
Federal Ministry for Food and Agriculture
Annette.Rexroth@bmel.bund.de

GREECE

Dr. Dimitra Papadimitriou
Chemist
Hellenic Food Authority
dpapadimitriou@efet.gr
Evengia Lampi
Chemist
General Chemical State Laboratory
e.lampi@gcsl.gr

INDIA

Mr. Sunil Bakshi
Codex Contact Point for India
Food Safety and Standards Authority of India
sbakshi@fssai.gov.in

Ms. Seema Shukla
Assistant Director
Export Inspection Council of India
tech9@eicindia.gov.in

ITALY

Dr. Sandra Paduano
Chemist
Ministero della Salute
s.paduano@sanita.it

JAPAN

Dr. Yukiko Yamada

Advisor to Vice Minister
Ministry of Agriculture, Forestry and Fisheries
yukiko_yamada530@maff.go.jp

Mr. Tetsuo Urushiyama
Associate Director
Plant Products Safety Division, Food Safety and
Consumer Affairs Bureau, Ministry of
Agriculture, Forestry and Fisheries
tetsuo_urushiyama530@maff.go.jp

Mao Yanagisawa
Office of International Food Safety,
Pharmaceutical Safety and Environmental
Health Bureau, Ministry of Health, Labour and
Welfare of Japan
codexj@mhlw.go.jp

KAZAKHSTAN

Zhanar Tolysbayeva
Ministry of Healthcare

REPUBLIC OF KOREA

Mr. Min Yoo
Codex Researcher
Food Standard Division,
Ministry of Food and Drug Safety
minyoo83@korea.kr

RUSSIAN FEDERATION

Ms. Irina Sedova
Senior Researcher
Institute of Nutrition
isedova@ion.ru

SPAIN

Ana Lopez-Santacruz Serraller
Head of Service in the Food Contaminants Area
Spanish Agency for Consumer Affairs, Food
Safety and Nutrition
alopezasantacruz@msssi.es

SWEDEN

Mrs Karin Bäckström
Principal Regulatory Officer
National Food Agency, Sweden

SWITZERLAND

Ms. Lucia Klauser
Scientific Officer
Federal Food Safety and Veterinary Office
lucia.klauser@blv.admin.ch

UGANDA

Mr. Muhindo Jeanne Bukeka

UNITED KINGDOM

Dr. Christina Baskaran
Contaminants Policy Advisor
UK Food Standards Agency
Christina.Baskaran@foodstandards.gsi.gov.uk

UNITED STATES OF AMERICA

Mr. Henry Kim
Senior Policy Analyst
Office of Food Safety
U.S Food and Drug Administration
henry.kim@fda.hhs.gov

URUGUAY

Ms. Raquel Huertas
Laboratorio Tecnológico del Uruguay
rhuertas@latu.org.uy

FOOD AND AGRICULTURAL ORGANIZATION OF THE UNITED NATIONS

Dr. Markus Lipp
JECFA FAO Secretary, Scientific Advice
Food and Agricultural Organization of the United Nations
markus.lipp@fao.org

Dr Vittorio Fattori
Food Safety Officer
Agriculture and Consumer Protection
Department
Food and Agricultural Organization of the United Nations
vittorio.fattori@fao.org

WORLD HEALTH ORGANIZATION

Dr. Angelika Tritscher
JECFA WHO Secretary
tritschera@who.int

FOODDRINKEUROPE

Mr. Eoin Keane
Manager, Food Policy, Science and R&D.
FoodDrinkEurope
e.keane@fooddrinkeuropa.eu

INTERNATIONAL COUNCIL OF BEVERAGES ASSOCIATIONS

Dr. Simone Soo Hoo
Program Director
simone@icba-net.org

INTERNATIONAL COUNCIL OF GROCERY MANUFACTURER ASSOCIATIONS

Dr René Viñas
ICGMA Head Delegate to CCCF
International Council of Grocery Manufacturer Associations
RVinas@gmaonline.org

INTERNATIONAL DAIRY FEDERATION

Ms. Aurelie Dubois
Technical Manager
International Dairy Federation
adubois@fil-idf.org

INTERNATIONAL FRUIT AND VEGETABLE JUICE ASSOCIATION

Mr. John Collins
Executive Director
john@ifu-fruitjuice.com

INTERNATIONAL LIFE SCIENCES INSTITUTE

Ms. Mansi Krishan
Senior Science Program Manager
mkrishan@ilsa.org

INTERNATIONAL SPECIAL DIETARY FOODS INDUSTRIES

Jean Christophe Kremer
Secretary-General
secretariat@isdi.org